



البنك المركزي المصري  
CENTRAL BANK OF EGYPT

# الاجتماع الثاني عشر للجنة الفنية لمبادرة الإحصاءات العربية (عربستات)

نوفمبر ٢٠٢٥  
صندوق النقد العربي - الامارات العربية المتحدة



البنك المركزي المصري  
CENTRAL BANK OF EGYPT

# دور المسوحات والدور التقني في سد فجوات تقديرات بعض بنود ميزان المدفوعات المصري



# أولاً: تقديرات الإيرادات السياحية

الوضع السابق؛ تحديات تقدير الإيرادات السياحية

- الاعتماد على بيانات الجهاز المصرفي والصيارفة واستبيانات الفنادق وشركات السياحة مما كان يحد من الدقة وتفاوت النتائج نظراً لمحدودية التغطية وصعوبة التحقق.
- تأخر البيانات الزمنية وصعوبة الربط بين المصادر المختلفة، حيث كان تحليل الأداء السياحي يعتمد على تقديرات سنوية غير فورية.
- ضعف إمكانية تحليل الإنفاق الفعلي للسائحين حسب الدولة والنشاط وكذا حسب السياحة الشخصية وسياحة الأعمال أثر على دقة إدراج البند في ميزان المدفوعات.



# أولاً: الإيرادات السياحية

## منهجية تجميع الإيرادات السياحية

### تقديرات وزارة السياحة

تعتمد بيانات وزارة السياحة على نتائج المسح الإحصائي لحساب متوسط إنفاق السائح في الليلة الذي يتم تقديره من مسح إحصائي\* بالعينة للزائرين الأجانب عند مغادرتهم للبلاد ويتم بالتعاون بين كل من وزارة السياحة والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وكذا تقدير عدد الليالي السياحية التي يقضيها السائح في مصر من واقع بيانات مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية بوزارة الداخلية.

الإيرادات السياحية = عدد الليالي السياحية × متوسط إنفاق السائح في الليلة

### احصاءات الجهاز المصرفي

تمثل المتحصلات من بند السفر كافة المدفوعات التي يقوم بها غير المقيمين في مصر للإنفاق على الإقامة والخدمات الترفيهية والثقافية والخدمات الطبية والتعليمية والتي تسجل في صورة عملات متنازل عنها أو زيادة في أرصدة حسابات الكيانات التي تخضع لترخيص ورقابة وزارة السياحة والآثار لدى البنوك. وتعتمد بيانات الجهاز المصرفي على "نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية (ITRS)" وهو أحد أهم مصادر تجميع البيانات وفقاً لدليل ميزان المدفوعات الدولي.

توظيف التكنولوجيا المتقدمة لتحسين التقديرات من خلال دمج بيانات بطاقات الدفع الأجنبية وحجوزات السفر عبر الإنترنت باستخدام تقنيات Big Data Integration.

عند اعداد ميزان المدفوعات يتم الاعتماد على بيانات وزارة السياحة لتقدير الإيرادات السياحية خاصة انه من الطبيعي أن يتم جزء أساسي من إنفاق السائح خارج نطاق البنوك مثل الإنفاق على المطاعم ووسائل الترفيه ووسائل النقل الداخلي وشراء الهدايا ..... الخ.

\* مرفق مسح وزارة السياحة.



# أولاً: الإيرادات السياحية

## الإيرادات السياحية المحسوبة وفقاً لوزارة السياحة



Ministry of Tourism



Central Agency for Public  
Mobilization and Statistics

The validity and confidentiality of the data included in this form are subject to the provisions of Law No. 35/1960 concerning statistics, modified by Law No. 28 / 1982

--	--	--	--	--

(For official use only)

### Inbound Visitors Questionnaire Form For the Year 2017

The Central Agency for Public Mobilization and Statistics along with Ministry of Tourism wish that your trip to Egypt was pleasant. This Questionnaire is related to your trip. Your cooperation in completing this questionnaire is highly appreciated and will help us providing best in the future.

1. The data related to your current trip to Egypt , it will be used for statistical purposes only.
2. This questionnaire is for visitors whose stay in Egypt did not exceed 365 days.
3. If the tourist is accompanied by family or a group whose expenses were paid by him, this questionnaire should be completed only by the tourist.



منفذ المغادرة: تاريخ الاستيفاء: 2017 / /

اسم وتوقيع الباحث: اسم وتوقيع رئيس المجموعة:

اسم وتوقيع المراجع المكتبي: اسم وتوقيع مشرف المراجعة المكتبية:

E

### تقدير عدد الليالي السياحية

يتم حصر عدد الليالي السياحية التي تمثل ليالي المبيت الفعلية التي قضاها السائحون في البلاد من واقع بطاقة الوصول والمغادرة التي يستوفونها السائحون، والتي يتم الحصول عليها من واقع التبويات التي تعدها مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية بوزارة الداخلية بواسطة أقسامها ووحداتها بالمنافذ الحدودية للبلاد على بطاقة خاصة (كارت الوصول وكارت المغادرة).

إنشاء قاعدة بيانات محدثة لحظيًا بين الجهات المعنية لضمان تدفق المعلومات بصورة لحظية (وزارة السياحة - جهاز الاحصاء - البنك المركزي).

### تقدير متوسط إنفاق السائح في الليلة

يتم الاعتماد على نتائج المسح الإحصائي بالعينة للزائرين الأجانب عند مغادرتهم للبلاد لتقدير متوسط إنفاق السائح مع توظيف التحليل الإحصائي ونماذج التنبؤ الحديثة بالتعاون بين كل من وزارة السياحة والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ويتضمن المسح العديد من النقاط منها ما يلي :-

- المصاريف التي انفقها السائح داخل البلد (إقامة، تنقلات، مزارات سياحية، تسوق،.....).
- طريقة الدفع المستخدمة أثناء الزيارة (دفع نقدي، تحويل بنكي، بطاقات الائتمان،.....).
- بيانات أساسية خاصة بالسائح (البلد، السن، الوظيفة، متوسط الدخل،.....).
- تاريخ الوصول وطريقة السفر (براً، بحراً أو جواً).
- سبب الزيارة (سياحة، تعليم، عمل، علاج، زيارة،.....).

# أولاً: تقديرات الإيرادات السياحية

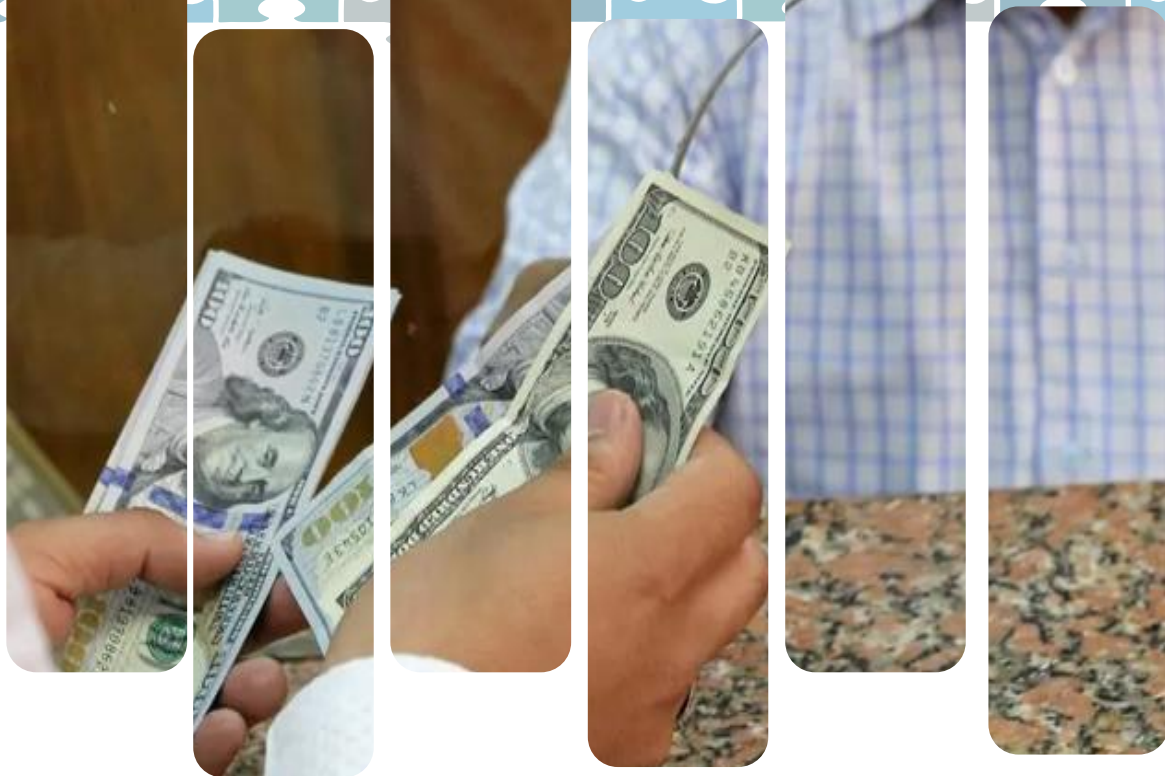
النتائج؛ تحسين دقة وسرعة تقدير الإيرادات السياحية؛

❖ زيادة دقة التقديرات وتقليل الفجوات الزمنية (من تقارير سنوية إلى تقديرات شهرية آنية).

❖ تحسين التحليل على المستوى الجغرافي والموسمي وكذا الخاص/الأعمال للإنفاق السياحي، مما دعم اتخاذ القرار في السياسات السياحية والمالية نتيجة لغياب الانحرافات بين البيانات المبدئية والنهائية.

❖ تعزيز موثوقية بند السياحة في ميزان المدفوعات، كأحد مصادر النقد الأجنبي الأساسية، حيث تقاربت الإيرادات السياحية وفقاً للمصدرين ITRS ووزارة السياحة من ٥٠% إلى نحو ٩٠% (زيادة عدد نقاط البيع).





## ثانياً: تقديرات تحويلات العاملين بالخارج



## ثانياً: تحويلات المصريين العاملين بالخارج

الوضع السابق؛ التحديات في تقدير تحويلات العاملين بالخارج؛

- ✓ اعتماد التقديرات على بيانات البنوك فقط، مما يغفل التحويلات غير الرسمية (الحوالة/ الأصدقاء والأقارب).
- ✓ عدم توافر تحليلات دورية لحركة التحويلات، ما كان يحد من القدرة على التنبؤ بالتدفقات.
- ✓ عدم توفر معلومات تفصيلية عن الغرض من التحويل (مصاريف الاسرة – مصاريف الدراسة – شراء عقار – استثمار في مشروعات صغيرة.....الخ)



## ثانياً: تحويلات المصريين العاملين بالخارج

تعتمد منهجية تجميع بيانات تحويلات المصريين العاملين بالخارج في ميزان المدفوعات على مصدرين أساسين وهم :-

١ "نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية ITRS\* " المعد بواسطة قطاع نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات بالبنك المركزي المصري، الذي يختص بتجميع التحويلات بالعملة الأجنبية الواردة /الصادرة من/ إلى الخارج، حيث يتم تحميل البيانات المطلوبة من البنوك بصفة دورية خلال الشهر من خلال ملف نصي وتقوم إدارة الحاسب الآلي بكل بنك بتجهيزه من خلال البيانات المسجلة على قواعد بيانات البنك ومن ثم تحميله على شبكة البنك المركزي.

تقوم البنوك بموافاة البنك المركزي ببيانات تفصيلية عن تحويلات العاملين من الخارج، عن طريق ربط الجهاز المصرفي بمنصات التحويل الدولية مثل؛ الصيارفة العرب وشركات تحويل الأموال ووكيل ويسترن يونيون، أو التحويلات الواردة من الخارج لحسابات العملاء والسوق الحرة بالبنك، فضلاً عن أي تحويلات أخرى بالبيانات التفصيلية الخاصة بالتحويلات الواردة أو الصادرة إلى الخارج بالنقد الأجنبي، سواء كانت مقابل خدمات أو سلع، والخاصة بالأفراد أو الشركات. وبالتالي توفرت قاعدة بيانات التحويلات حسب دولة الارسال، والاستفادة من خدمات Mobile Money – Instapay، لتقدير التحويلات عبر القنوات الرقمية حسب الغرض.

٢ يتم تقدير التحويلات التي تتم عبر القنوات غير الرسمية (الأصدقاء/الأقارب) وفقاً لنتائج المسح القومي للهجرة الدولية (Egypt- HIMS) الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبة العامة والاحصاء CAPMAS ممثلاً لمصر كجزء من برنامج مسح الهجرة الدولية لدول المتوسط (MED-HIMS) <sup>+</sup>، إضافة إلى؛ تحليل انماط الدخل والاستهلاك لاستنتاج التحويلات غير الرسمية.

\* تم إنشاؤه اعتباراً من يوليو ١٩٩٩ لربط كافة البنوك العاملة في مصر بشبكة معلومات واحدة ، وقد تم التنفيذ الفعلي في أغسطس ٢٠٠٤ .

+ مبادرة من مفوضية الاتحاد الأوروبي، مكتب الاحصاء الأوروبي ، منظمة العمل الدولية، منظمة الهجرة الدولية، جامعة الدول العربية، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، صندوق الأمم المتحدة للسكان، البنك الدولي وذلك بالتعاون مع الأجهزة الإحصائية الوطنية للدول العربية في منطقة جنوب وشرق المتوسط، ويوفر المسح الذي تم اجراؤه في ٢٠١٦ بيانات تفصيلية حول أسباب وتوقيتات ونتائج ومحددات واتجاهات الهجرة الدولية في مصر، حيث أن مصر من أهم الدول المصدرة للمهاجرين لدول الخليج العربي ومستقبله للمهاجرين من عدد من دول المنطقة وشبه الصحراء الأفريقية.

# التقدم التقني وتوحيد بيانات التجارة السلعية والخدمية : التحديات والفرص

# التقدم التقني وتوحيد بيانات التجارة السلعية والخدمية

## المشكلة

تباين التصنيف الاحصائي والتوقيت الزمني للإفصاح لواردات مصر السلعية، وعدم تطابق التقارير التي تصدر عن الجمارك والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء من جهة، والبنك المركزي المصري من جهة أخرى).

## أسباب المشكلة

- اختلاف مصادر البيانات المعتمد عليها.
- اختلاف توقيت التسجيل.
- تباين القيمة نتيجة لإعادة التسعير.
- عمليات تسجيل لدى جهة واحدة دون المطابقة أو تحديث البيانات لدى الجهة الأخرى (بضائع ذات صفقات متكافئة، بضائع تتم بسداد نقدي من الخارج،....).
- بعض عمليات التجارة السلعية هي في حقيقة الأمر تجارة خدمات مثل؛ خدمات التصنيع على مدخلات انتاج مملوكة للغير.

## السؤال

- كيف يمكن تحقيق التوحيد في البيانات وتحقيق التكامل؟
- ما هي الآلية المثلى لربط الجهات المنتجة لبيانات التجارة الخارجية؟
- ما هي الأدوات التقنية المطلوبة للتحقق اللحظي؟



## الحلول:

تم تشكيل لجان فنية لتحديد أسباب الفجوات ومعالجتها بمنهجية موحدة.، ومن أهم نتائجها ما يلي:-

- إنشاء منصة وطنية موحدة تربط بين الأطراف ذات العلاقة، وهي: البنك المركزي، البنوك، مصلحة الجمارك، منصة "نافذة"، المناطق الحرة والاستثمارية، حيث قام البنك المركزي بتكليف شركة بنوك مصر لبناء هذه المنصة على اساس اعتماد "رقم التسجيل المسبق للشحنة (ACID)" كرقم مرجعي موحد في جميع مراحل العملية الاستيرادية (مع الرقم الضريبي)، بحيث يكون نقطة الارتكاز لجميع الأطراف. ويشمل هذا الربط الخطوات التالية:
  - حصول العميل على الرقم المرجعي عبر منصة "نافذة" للشحنات الاستيرادية.
  - إجراء التحويل البنكي أو فتح الاعتماد بناءً على هذا الرقم المرجعي.
  - قيام موظف البنك بإجراء التحويل بدلالة الرقم المرجعي للشحنة.
  - إرسال البنك بيانات التحويل إلى منصة المستندات الإلكترونية مدعومة بالرقم المرجعي للشحنة.
  - أخيراً، تتم إجراءات الإفراج عن الشحنة الواردة بشهادة جمركية مسجلة برقم تسجيل جمركي ومقرونة برقم ال ACID .
  - في حال تم اصدار شهادة جمركية من قبل الجمارك بدون تحويل بنكي يتم ارسال تفاصيل تلك الشحنة وطريقة الدفع إن وجدت إلى شركة بنوك مصر.
- العمل على تطبيق نظام الفاتورة الالكترونية لتقليل الفجوة في اختلاف توقيت تسجيل العملية الاستيرادية بين مصلحة الجمارك والبنك المركزي.

## دورة العمل المقترحة لتوحيد بيانات الواردات

٦

رقم وبيانات شهادة (٤٦) [القيمة المفرج عنها ، نوع البضاعة ، الكمية، ....]



## تابع الحلول:

- تطبيق أدوات AI Validation لمراجعة البيانات آلياً لضمان الدقة والاتساق.



فحص فوري للبيانات



تصحيح فوري للأخطاء

- وعلى غرار ما هو مطبق في الواردات، جاري العمل على اصدار رقم تعريفى فريد يتم اعتماده من الجمارك المصرية لأى شحنة تصدير، حيث يحظر تصدير أي شحنة إلا بعد استلام رقم UCR بهدف تنظيم عمليات التصدير وتعزيز الرقابة الجمركية، وتتبع كل شحنة تصديرية برقم فريد قبل خروجها من الموانئ المصرية، وكذا تقليل الأخطاء والتلاعب في بيانات التصدير.

## الخلاصة والتوصيات

- أدى التقدم التقني والمسوحات الميدانية إلى سد فجوات كبيرة في بيانات Bop المصري بفضل التحول من التقديرات الجزئية إلى النظم الذكية المتكاملة.
- التحول الرقمي عزز ثقة المؤسسات الدولية في البيانات المصرية، من خلال الشفافية والتحديث المستمر.
- التوصية بالاستمرار في الاعتماد على نظام ITRS للاقرار عن المعاملات الدولية للخدمات مع تقوية درجة دقتها وشموليتها بتوسيع نطاق التكامل ليشمل مزيداً من مصادر البيانات وتبادل الخبرات الدولية وتلقي دعم فني من المؤسسات الدولية وخاصة مع نمط الخدمات التي تحتاج إلى معلومات تفصيلية مثل خدمات التشييد والبناء وخدمات الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات، والخدمات الرقمية .....الخ.



شكراً